

Distr.: General
2 December 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز (جزئي)* للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد دروبنيك (كرواتيا)

المحتويات

البند ٥١ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من
جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

* لم يتم إعداد أي محضر موجز للجزء غير الرسمي من الجلسة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت
ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-18579 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٥١ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

١ - السيد ميدان (كرواتيا): قال إن التحديات الأمنية المتزايدة التعقيد والتنوع تحتم على منظومة الأمم المتحدة أن تتكيف لكي تحافظ على أهميتها وعلى فعالية عملياتها لحفظ السلام. وأفاد بأن الأولوية قد أعطيت في الاستعراضات الأربعة التي أجريت لعمليات السلام في عام ٢٠١٥ للحلول السياسية، كما جرى التشديد فيها على منع نشوب النزاعات، والوساطة، وبناء الشراكات، والقضاء على أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقال إن زيادة إشراك المرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، لا سيما في منع نشوب النزاعات والتفاوض والمصالحة بعد انتهاء النزاع، ستشكل، إضافة إلى ذلك، إسهاما حيويا في نجاح البعثات واستدامتها. وأوضح أن من الأولويات الأخرى التي انبثقت من هذه الاستعراضات ضرورة تعزيز قدرات القوات النظامية وأدائها، وتحسين هياكل الأمم المتحدة للدعم الميداني، وصياغة ولايات واضحة تلائم الظروف المحددة لكل عملية.

٢ - وأضاف قائلاً إنه يجب على الأمم المتحدة، التي يخيم عليها شبح الإخفاقات في رواندا وسريبرينيتسا، اعتماد نهج شامل ومتكامل ومتعدد الأبعاد لضمان الحماية الملائمة للمدنيين في سياقات حفظ السلام. وينبغي أن تكمل المساعدة القصيرة الأجل التي تقدم في الأزمات بتدابير لضمان السلام والأمن على المدى الطويل، عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وينبغي أن تكون حقوق الإنسان على وجه الخصوص أمراً أساسياً لتحقيق السلام والأمن،

كما ينبغي زيادة التركيز على المنع والوساطة في الوقت المناسب. وأكد أن الإجراءات السياسية-العسكرية يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع الإجراءات الإنسانية، وينبغي أن تُدمج استراتيجيات الحماية الشاملة في الخطط العامة للبعثات، بالتشاور الوثيق مع الحكومة المضيفة والسلطات المحلية والبلدان المساهمة بقوات وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة.

٣ - وتابع قائلاً إن كرواتيا تعهدت في مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام لعام ٢٠١٥ بتنظيم دورات تدريبية سابقة للنشر معتمدة من الأمم المتحدة للشرطيات من الدول المساهمة بقوات خارج المنطقة الأوروبية-الأطلسية. وقال إن حكومة بلده تعد أيضاً لوضع سرية هندسية تحت تصرف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأغراض النشر السريع، وإنما بذلك تعالج فجوة حرجة محددة في عمليات حفظ السلام القائمة.

٤ - السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): قال إنه على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة لم يتطرق إلى مفهوم عمليات حفظ السلام على وجه التحديد، فإن هذه العمليات قد أضحت إحدى الأدوات الرئيسية المتاحة للمنظمة لتخفيف حدة التوترات، وصون السلام، وتأمين بيئة مناسبة لبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وأضاف أن المبادئ الواردة في الميثاق بشأن سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وبشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يجب احترامها، بعيداً عن أي اجتهادات أو تسييس. ورأى أن من المهم أيضاً التقيد بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام، وهي موافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. وأكد أنه ينبغي للبعثات أن تتعاون مع البلد المضيف في جميع المسائل ذات الصلة بالقوات المنشورة.

- ٥ - وأردف قائلاً إنه رغم دعم الجمهورية العربية السورية لتطوير عمليات حفظ السلام على جميع المستويات، فإن هذه العمليات لا تشكل بديلاً عن الحلول الدائمة التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وأكد أنه يجب تطوير السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بعمليات حفظ السلام واعتمادها من خلال عمليات حكومية دولية، وأن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي المحفل الوحيد المخول له التعامل مع مسائل السياسات الأساسية المتعلقة بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك السبل الكفيلة بتعزيز قدرة المنظمة على الاضطلاع بتلك العمليات.
- ٦ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي لعمليات حفظ السلام التي تتطلب حماية المدنيين أن تقوم بذلك دون المساس بالمسؤولية الأساسية للبلد المضيف في هذا الصدد. وينبغي ألا تستخدم حماية المدنيين كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة؛ ومن الأهمية بمكان التوصل إلى تعريف قانوني مشترك لحماية المدنيين قبل وضع معايير لهذا المفهوم.
- ٧ - ومضى قائلاً إن بلده كان دائماً على علاقة ممتازة مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وإن بلده ملتزم بمساندة هاتين البعثتين بكل الوسائل الممكنة. وأضاف أنه على الرغم من أن ولايتي البعثتين قد وُضعتا لفترة محدودة، فإن استمرار إسرائيل في عدوانها واحتلالها ورفضها الامتثال للقرارات الدولية ذات الصلة قد أرغم قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام على البقاء في الشرق الأوسط لعقود، بتكلفة مالية وبشرية كبيرة وعلى حساب السلام والأمن الإقليميين. وذكر أن وفد بلده لذلك يحث الأمم المتحدة على الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي العربية ووقف عدوانها على بلدان المنطقة وشعوبها، حتى يتسنى لحفظة السلام العودة إلى أوطانهم وأسرهم.
- ٨ - واختتم كلامه قائلاً إنه كانت هناك تهديدات مثيرة للقلق ضد أفراد حفظ السلام شكلت تحدياً أمام قدرتهم على أداء مهامهم وهددت حياتهم، بما في ذلك في منطقة الفصل في الجولان السوري، حيث حملت الهجمات الإرهابية وعمليات الاختطاف بعض القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على الانسحاب مؤقتاً من بعض الأماكن. وقال إن هذه الهجمات أكدت تحذيرات حكومة بلده من دعم بعض البلدان، بما فيها إسرائيل، للجماعات الإرهابية ذات الصلة بالقاعدة التي تنشط في منطقة فض الاشتباك. وذكر أن أعمال تلك البلدان تشكل خطراً كبيراً وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واتفق فض الاشتباك بين القوات. وأكد أنه يجب إنهاء هذا الدعم حتى يتسنى لقوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك العودة إلى المواقع التي أرغمت على إخلائها.
- ٩ - السيد بن سليمان (تونس): قال إن حكومته ملتزمة التزاماً قوياً بالمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتعمل على زيادة مساهمتها في البعثات. ورأى أنه قد شُرع في السنوات الأخيرة في عملية إصلاح جديدة بالترحيب لتحسين فعالية عمليات حفظ السلام، وأنه ينبغي الآن أن يوجد تنسيق وثيق في تطبيق التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره المعنون "مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام" (A/70/357-S/2015/682). وقال إنه في حين ينبغي أن تستمر اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بما لها من رؤية شاملة، في الاضطلاع بدور حاسم، فإن فعالية عمليات حفظ السلام سوف تعتمد على وجود شراكة قوية بين مجلس الأمن، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، والمساهمين الماليين، والبلدان المضيفة، والمنظمات الإقليمية. وهذا يتطلب المزيد من التشاور بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات بشأن

١٣ - السيد منير (باكستان): قال إن أكثر من ١٥٠.٠٠٠ من حفظة السلام الباكستانيين قد انضموا إلى ٤١ بعثة في ٢٣ بلدا منذ عام ١٩٦٠، وأضاف أن بلده يستضيف واحدة من أقدم بعثات حفظ السلام التابعة للمنظمة، وهي فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، حيث يواصل الفريق المساعدة في الحفاظ على السلام عن طريق رصد خط الفصل في جامو وكشمير.

١٤ - وأردف قائلاً إنه قد أجريت، في الدورة السابقة، استعراضات رائدة لعمليات حفظ السلام وهيكل بناء السلام. ومنذ نشر أول بعثة، تطورت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من مجرد مراقبة لوقف إطلاق النار إلى عمليات متعددة الأبعاد تتناول الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية والإمناية للأزمات المعقدة، وكثيراً ما تبقى أيضاً لكفالة تنفيذ اتفاقات السلام. وأوضح أن هذه الأبعاد الجديدة، بالاقتران مع البيئات المتزايدة التقلب التي تعمل فيها البعثات، قد كشفت عن فجوات في التكنولوجيا والقدرات يمكن سدها من خلال التعاون الوثيق بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة. ورأى أنه ينبغي ألا يزوج بحفظة السلام غير المهياين وغير المجهزين بصورة جيدة في وسط النزاعات. وينبغي أن تستند القرارات المتعلقة بالنشر إلى التشاور والإعداد ومعرفة الحالة في الميدان، ولا غنى بالنسبة لهذه المتطلبات الثلاثة عن التعاون الثلاثي. وينبغي التشاور بصورة كاملة وفي الوقت المناسب مع البلدان المساهمة بقوات، بوصفها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، وأخذ اقتراحاتها في الاعتبار، سواء في تصميم الولايات أو اختبار الأفكار الجديدة. وأضاف أن من الضروري إجراء استعراض شامل لطرائق التعاون الثلاثي بغية إضفاء الفعالية على هذه العملية.

إرساء ولايات واضحة وواقعية للبعثات، وتنفيذ تلك الولايات أو إدخال تغييرات لاحقة عليها، وكذلك بشأن تطور بعثات حفظ السلام في اتجاه المزيد من التعقيد.

١٠ - واسترسل قائلاً إنه ينبغي التركيز بشكل أكبر على منع نشوب النزاعات أو حلها بالوسائل السلمية، وعلى الحلول السياسية المستدامة وهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق السلام المستدام، لا على المشاركة العسكرية. ورأى أن زيادة التعاون في هذا السياق بين إدارة عمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام أمر أساسي لضمان الانتقال السلس من حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام.

١١ - وأضاف قائلاً إن الزيادة المقلقة في الحسائر البشرية في صفوف حفظة السلام تتطلب اتخاذ تدابير أقوى لضمان سلامتهم وأمنهم، بما في ذلك توفير المعدات الملائمة والتدريب الكافي فيما يتعلق بالاحتياجات. وينبغي إضافة إلى ذلك، إدراج المنظورات الجنسانية في جميع جوانب حفظ السلام بغية زيادة مشاركة المرأة في المهام النظامية. فمشاركتها ستحسن الفعالية التشغيلية للبعثات وتساعد على كفالة نجاح عمليات السلام واستدامتها.

١٢ - وفي الختام، قال إن تونس تشاطر المجتمع الدولي الغضب إزاء حالات الانتهاك الجنسي التي يرتكبها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، وتؤيد سياسة عدم التسامح مطلقاً التي يتبناها الأمين العام. وأكد أنه ينبغي بذل كل الجهود لضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات، وتقديم الجناة إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من بناء شراكات جديدة بالترحيب بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة، ولا سيما في مواجهة التحديات الأمنية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فإنه ينبغي توفير مزيد من الدعم المالي للاتحاد الأفريقي وزيادة التعاون معه للمساعدة على تعزيز هيكله لحفظ السلام.

١٨ - السيد تشانغ ديانين (الصين): قال إن الدول الأعضاء ينبغي أن تدرس تطور حالة عمليات حفظ السلام من أجل كفالة تحسين تنفيذ الولايات. وينبغي احترام المبادئ الأساسية الثلاثة لعمليات حفظ السلام في جميع الأوقات، لأن مخالفتها تقوض الجهود الدولية الرامية إلى حل النزاعات وتضر بالتطوير الطويل الأجل لعمليات حفظ السلام.

١٩ - ومضى قائلاً إنه ينبغي لمجلس الأمن كفالة أن تكون ولايات البعثات واقعية وممكنة التنفيذ، مع تحديد أولويات مختلف مراحل العملية بغية تحقيق نتائج ملموسة. وينبغي مراجعة الولايات عند الضرورة، وتحديد استراتيجيات الخروج مسبقاً. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون للبلدان المساهمة بقوات دور أكبر في تنفيذ أي سياسات أو تدابير رئيسية.

٢٠ - وتابع قائلاً إنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتحسين سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم، وينبغي وضع مبادئ توجيهية تشغيلية مفصلة بشأن هذه المسألة. وينبغي إيجاد بيئة للسلامة تكون أكثر اتساقاً، وينبغي أن تقوم أمانات عمليات حفظ السلام بالتنسيق مع البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات. كذلك ينبغي اتخاذ إجراءات لتعزيز القدرات اللوجستية. وينبغي التعجيل بتعزيز القوات ونشرها واستخدام الدعم اللوجستي والموارد على النحو الأمثل لضمان توافر ما يكفي من الأفراد والمعدات. ومن الضروري، علاوة على ذلك، اتخاذ مزيد من الإجراءات التأديبية من أجل الحفاظ على صورة عمليات حفظ السلام وسمعتها.

٢١ - وقال إن الصين، بوصفها مساهماً رئيسياً بالموارد المالية والقوات، تؤدي دورها في الحفاظ على السلام والاستقرار العالميين، وهي تعتمز تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها رئيسها مؤخراً. وأعرب عن استعداد حكومة بلده للعمل

١٥ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي للمجلس أن يكون أكثر احتراسا عند التكليف بمهام تتعلق بالإنفاد. ولا ينبغي أن يصبح حفظة السلام طرفاً في النزاع، ولا أن ينظر إليهم السكان والسلطات المحلية بوصفهم أداة للتدخل الخارجي. فحماية المدنيين، عند وجود تكليف بذلك، تظل في غاية الأهمية. ومن شأن الولايات المحددة بوضوح أن تبسط دور حفظة السلام. وأضاف أن الطابع الخطير لحالات النزاع، علاوة على ذلك، يزيد من أهمية ضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم؛ وأنه ينبغي النظر في استخدام التكنولوجيا الحديثة حيثما كانت ذات جدوى. ورأى فضلاً عن ذلك أن عمليات حفظ السلام تؤدي دورها بصورة أفضل عندما يكون هناك سلام يجب حفظه وعملية سياسية يتعين الحفاظ عليها. وقال إن من شأن أنشطة تعزيز القدرات التي تقودها الأمانة العامة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة أن تكفل ذلك.

١٦ - وأعرب عن تأييد باكستان لسياسة الأمين العام التي تقضي بعدم التهاون مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام، ولا اعتماد قرار شامل استناداً إلى أعمال مختلف اللجان المعنية بغية معالجة المسألة بصورة شاملة. واستدرك يقول إنه ينبغي التشاور مع البلدان المساهمة بقوات أثناء وضع مبادئ توجيهية وآليات فعالة للقضاء على هذه الآفة.

١٧ - واختتم كلامه قائلاً إن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تظل أنسب محفل لمناقشة المسائل المتصلة بحفظ السلام، ومن المهم للغاية أن يتوصل أعضاؤها إلى توافق في الآراء قبل أن تشرع المنظمة في العمل بإطار جديد للسياسات، ينبغي عند إعدادها الاستناد إلى المبادئ التوجيهية الثلاثة لعمليات حفظ السلام.

٢٥ - ومضى قائلاً إنه ينبغي بذل الجهود أيضاً لكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم وحمايتهم، من خلال تحسين إدماج التكنولوجيا الحديثة والقدرات الاستخباراتية في عمليات حفظ السلام من أجل تعزيز الوعي لدى أفراد القوة بالأوضاع السائدة في حينها. وأكد أن تكوين القوات المناسبة الذي يشكل تحدياً دائماً، أمر حاسم لنجاح البعثات، وبالتالي فإن أوكرانيا، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات، ترحب بإنشاء نظام الأمم المتحدة لإعداد قدرات حفظ السلام.

٢٦ - وأوضح أن العديد من الأفكار الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى تشدد على أهمية مبادرة حكومة بلده الداعية إلى سد الثغرات الحرجة في القدرات التشغيلية، ولا سيما القدرات المتعلقة بالطيران. وأعلن أنه على الرغم من الاعتداءات المستمرة التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا، فإن أوكرانيا ستواصل مشاركتها الفعالة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهي مصممة على زيادة عدد ذوي الخوذات الزرقاء من الأوكرانيين المشاركين في البعثات، إذ تعهدت بذلك الشأن بعد مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام الذي عقد في عام ٢٠١٥.

٢٧ - ورأى من المعقول، بالنظر إلى تصاعد حدة العنف في جميع أنحاء العالم، أن يُتوقع من الأمم المتحدة أن تزيد مشاركتها في مجال إعادة إحلال السلام والأمن. وأشار إلى أن التعاريف المستعملة للتراعات، من قبيل التراجع "الداخلي" أو التراجع "بين الدول" أو التراجع "الإقليمي" أو "العربي" أو "الطائفي"، قد أخذت الفوارق بينها تتلاشى بشكل متزايد ولم تعد لها أهمية فعلية لأغراض صياغة ولايات البعثات. وذكر أن التغيرات في طبيعة التراجع، مثل الاتجاه المثير للقلق نحو "الحروب المختلطة"، تقتضي إجراء استعراض شامل لقدرة الأمم المتحدة على التصدي بسرعة

مع المجتمع الدولي على تعزيز تطوير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام واحترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

٢٢ - السيد هيراسيمينكو (أوكرانيا): قال إن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على مسألة حفظ السلام بوصفها من المهام الأساسية المنوطة بالأمم المتحدة، وهي فخرورة بأن تكون من المشاركين في المساعي التي أسهمت كثيراً في حل النزاعات. وأضاف أن الأمم المتحدة قامت، على النحو الموصى به في تقارير الفريق الرفيع المستوى وتقارير الأمين العام، بتكوين شراكات استراتيجية مع منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وينبغي أن تواصل القيام بذلك. ويحتفل قيام تعاون مماثل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما فيما يتعلق بنشر بعثات تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بيئات غير آمنة.

٢٣ - وأردف قائلاً إن حماية المدنيين، التي كثيراً ما تكون حاسمة بالنسبة لنجاح عمليات حفظ السلام ومشروعيتها، ينبغي أن تظل هدفاً رئيسياً لعمليات حفظ السلام. وينبغي مواجهة التهديدات، بمختلف مستوياتها، باستخدام القوة بشكل مناسب وعلى نحو متناسب، حسب الاقتضاء ووفقاً لأحكام الولاية المعنية. وأعرب عن تأييد أوكرانيا، في هذا الصدد، لمبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين.

٢٤ - وذكر أن أفراد الأمم المتحدة العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها ينبغي أن يجهزوا على نحو سليم وأن يتلقوا التدريب قبل الانتشار، وفي مسرح العمليات، بشأن حماية الأطفال، والعنف الجنسي والجنساني، فضلاً عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقال إن أوكرانيا، بالنظر إلى الادعاءات المستمرة على نحو يثير القلق بشأن ارتكاب أفراد حفظ السلام جرائم جنسية، تحث الأمين العام على توخي الحزم في تطبيق سياسته التي تقتضي بعدم التسامح إطلاقاً في هذا الشأن.

سياسة الأمين العام التي تقضي بعدم التسامح إطلاقاً في هذا الشأن. غير أنه نصح بتوخي الحذر الشديد في معالجة هذه المسألة، بالنظر إلى أن الادعاءات غير المثبتة والتي لا يتم التحقق منها يمكن أن تقوض مصداقية البلدان المعنية المساهمة بقوات، فضلاً عن عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة ككل.

٣٠ - واسترسل قائلاً إنه لا مغالاة في التشديد على أهمية تعزيز الشراكات الاستراتيجية لحفظ السلام بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. وأوضح أن حكومة بلده ترحب لذلك بالتوصيات ذات الصلة الواردة في تقارير الفريق الرفيع المستوى وتقارير الأمين العام، وتتطلع إلى المناقشة المقرر إجراؤها بشأن هذه المسألة في الشهر التالي في مجلس الأمن. وفي الختام، أكد وجوب الإشادة بالرجال والنساء الشجعان الذين ضحوا بأرواحهم كأفراد لحفظ السلام.

٣١ - السيد بهاتاراي (نيبال): قال إنه، بالنظر إلى تغير طبيعة النزاعات، فإن عمليات حفظ السلام نفسها قد شهدت عملية تحول معقدة، أبرزت القضايا الحرجة المتعلقة بحماية المدنيين وبناء القدرات الوطنية. وأشار إلى أن الدول قد اصطلقت مؤخراً لوضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعترفت بالطابع المتعاقد للسلام والأمن والتنمية المستدامة. وأضاف أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضاً ينبغي أن تسترشد بهذا المفهوم الآخذ في التطور وأن تتماشى معه على النحو المناسب.

٣٢ - وأفاد بأن نيبال، بصفتها مشاركا ثابتا وفعالاً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قد أسهمت، منذ عام ١٩٥٨، في أكثر من ٤٢ بعثة من بعثات حفظ السلام بصرف النظر عن البيئات السياسية أو الأمنية الهشة للبعثات الصعبة، بل ودون مهلة كافية، بأكثر من ١٢٠.٠٠٠ فرد

للتحديات والظروف الجديدة. فعلى الرغم من أن السلام الدائم لا يتحقق من خلال الحلول العسكرية، وإنما يتحقق بالحلول السياسية، حسب ما أكده الفريق الرفيع المستوى، فإنه لا بد من الإقرار بأن الأمم المتحدة في بعض الحالات لم تلب توقعات المحتاجين - نتيجة بطء استجابتها وتفاعسها عن المبادرة بدعم الحل السلمي أو التصدي للاعتداءات. وقال إن الشعب في بلده لا يزال يعاني من اعتداءات أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. فتلك الدولة، التي عهد إليها بصون السلام الدولي، تنتهك بصورة وحشية مبادئ الميثاق ومقاصده، مما يقوض جوهره ويهدد مستقبل المنظمة ذاته.

٢٨ - السيد أليمو (إثيوبيا): قال إنه ينبغي تخصيص وقت أقل لتناول الدلالات اللفظية ووقت أكثر للتنفيذ العملي للإصلاحات الهيكلية المتفق عليها، اللازمة كي تفي عمليات الأمم المتحدة للسلام بالغرض منها، ولتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الفريق الرفيع المستوى وتقارير الأمين العام. ومن المهم ضمان توافر القدرات الكافية وكفالة الوضع المناسب للقوات، فبدون ذلك تزداد صعوبة اضطلاع أفراد حفظ السلام بمهامهم على نحو فعال، بما في ذلك حماية المدنيين المعرضين لخطر مميت، أو حماية سلامتهم وأمنهم. وتحتاج الدول الأعضاء والأمانة العامة، بالإضافة إلى ذلك، إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إطار للسياسات الاستخباراتية، من خلال مشاورات تبذل الشواغل الحقيقية للدول فيما يتعلق بالعمليات المنهجية المقترحة لجمع المعلومات ورصدها وتحليلها.

٢٩ - وأكد أن أفراد حفظ السلام الذين يرتكبون أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين يجب إخضاعهم للمساءلة. وقال إن الزيادة التي طرأت مؤخراً على الادعاءات المتعلقة بارتكاب هذه الحوادث تشير قلقاً شديداً، وإن إثيوبيا تؤيد

التدريب التي ينظمها بلده والتعليمات التي يوجهها قبل عمليات النشر.

٣٥ - وقال إن حكومة بلده تنفذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بكل جدية، وتقوم منذ آذار/مارس ٢٠١٦ بإيفاد ضباط تحقيقات وطنيين، بعضهم من النساء، إلى كل بعثة تشارك فيها من بعثات حفظ السلام. كذلك أعطيت الأولوية العليا لتمثيل النساء الماهرات والمدربات في البعثات، بما في ذلك في مناصب صنع القرار، وسوف يتم إيفاد المزيد من النساء وفقاً لما تسمح به القدرات والموارد. فمشاركنهن ستساعد في بناء الثقة داخل المجتمعات المحلية، وفي التعامل مع قضايا المرأة.

٣٦ - واحتتم كلامه قائلاً إن مسألة حفظ السلام ينبغي أن تظل مسؤولية مشتركة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والبلدان المضيفة والأمانة العامة والمنظمات الإقليمية المختصة. وتشكل موافقة السلطات الوطنية أساساً لعمل الأمم المتحدة في أي بلد من البلدان. ويشكل الحوار المستمر والمركز والهادف بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة شرطاً أساسياً للوفاء بالولايات والاتفاقات الأخرى ذات الصلة. وقال إن توفير الموارد الكافية المتوافقة مع أحكام الولايات، ووضع آليات الاستجابة والرصد المناسبة، وتقييم الآثار المتعلقة بعمليات السلام في المستقبل، أمور تعتمد كلها على التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. كذلك ينبغي كفالة سلامة وأمن أفراد حفظ السلام، من خلال تدابير تتخذ بنفس الروح من التعاون. ورأى أن اختيار الأشخاص من البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة لشغل المناصب العليا لن يؤدي إلا إلى تعزيز الشمول في أمانات حفظ السلام سواء، في المقرر أو في البعثات الميدانية، وإلى رفع معنويات أفراد حفظ السلام.

من أفراد حفظ السلام، منهم ٧٣ فرداً ضحوا بأرواحهم. وأضاف أن بلده يحتل المرتبة السادسة من بين أكثر البلدان المساهمة بقوات وأفراد من الشرطة لأن أفراد حفظ السلام من النيباليين يعملون حالياً في ١٥ بعثة من بعثات حفظ السلام من أصل ١٦ بعثة. وقد نشرت نيبال مؤخراً فصيلة من المهندسين وأرسلت معدات إضافية لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وفي الوقت نفسه يجري إيفاد وحدة للحراسة إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

٣٣ - وأعلن عن استعداد نيبال، التي تتمتع بقدر كبير من الخبرة في مجال حفظ السلام، لمساعدة الدول الأعضاء الزميلة في التدريب الذي يقدم قبل النشر وفي الدورات التدريبية المتخصصة الأخرى. وأعرب عن اعترام حكومة بلده بتطوير مركز التدريب على عمليات السلام التابع لها ليصبح مركز امتياز في الميدان. وقال إنه تم بالفعل تنظيم ٦٤ دورة دراسية للمشاركين من ١٥ بلداً، ويود بلده، علاوة على ذلك، أن يشارك في اتخاذ قرارات حفظ السلام، سواء في المقرر أو في الميدان، لأن الرعايا النيباليين قد أثبتوا أنهم يتمتعون بالقدرات والخبرات التي تؤهلهم للقيام بذلك.

٣٤ - وأكد أن نيبال ملتزمة بحماية المدنيين، وترى أن الشراكات العالمية والإقليمية ضرورية لتعزيز الجهود الجماعية التي تبذلها الحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في تسوية النزاعات والنهوض بحقوق الإنسان والسلام المستدام. وأعرب أيضاً عن تأييدها الكامل لسياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً إزاء ما يقوم به أفراد حفظ السلام من استغلال وانتهاك جنسيين. وقال إنه ينبغي التصدي لهذه الأفعال بأقصى قدر من الجدية، على أساس كل حالة على حدة. وأفاد بأن سياسات المنظمة بشأن هذه المسألة وبشأن حماية حقوق الإنسان قد أدمجت بشكل قوي في دورات

على ذلك، دورات تدريب ومعدات محددة تستدعي تأمين التمويل الكافي.

٣٩ - وأفاد بأن الأرجنتين تعلق أهمية خاصة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهي مهمة أسندت إلى عدد متزايد من بعثات حفظ السلام. وبالتالي، فهي تؤيد توصيات الفريق الرفيع المستوى التي تدعو إلى إدماج حقوق الإنسان في ولايات البعثات كما تدعو، بشكل خاص، إلى توفير ما يكفي من الموارد للأمانة العامة لاستقدام ونشر ودعم الموظفين المعنيين من أصحاب التخصصات والآليات المتخصصة ذات الصلة. وأعلن عن تأييد وفد بلده أيضا لجميع الجهود الرامية إلى تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن وتعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بعثات حفظ السلام، تماشيا مع سياسة المنظمة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا في هذا الشأن.

٤٠ - السيد كونفورو (مالي): قال، مشيرا إلى اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) للتصدي للحالة الأمنية المتقلبة والهجمات العشوائية غير المتناظرة التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة)، إن ذلك القرار الرائد يتماشى مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام. ورأى أن من المهم التشديد على أن الغرض من تمديد ولاية البعثة المتكاملة كان حماية أفرادها ومرافقها من الهجمات المتكررة التي تشنها القوى المعادية. وأكد أن المسألة ليست، كما يتصور البعض، أن البعثة قد سمح لها بتنفيذ عمليات لمكافحة الإرهاب. فعمليات حفظ السلام لم تنشأ لمكافحة الإرهاب، ولكنها ملزمة باتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية أنفسها والوفاء بواجبها في حماية المدنيين.

٣٧ - السيد إستريمي (الأرجنتين): قال إن حكومة بلده تعهدت في اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي عقد مؤخرا في لندن بزيادة مساهمتها في عمليات حفظ السلام. وقد تم، على مر السنين، نشر العمليات في ظروف محفوفة بمخاطر متزايدة، يحتاج فيها المدنيون لمزيد من الحماية. ووفرت عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد وبالغة التعقيد، التي نشأت نتيجة ذلك، منبرا للتنمية المستدامة من خلال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وإعادة بناء المؤسسات وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون. واستدرك قائلا إن الواقع المتغير لعمليات حفظ السلام يتطلب المزيد من التفكير في سبل تعزيز قدراتها التشغيلية.

٣٨ - وواصل كلامه قائلا إن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى قد ركز، على النحو الواجب، على منع نشوب النزاعات والوساطة، وعلى الحلول السياسية بوصفها قوة دافعة لتشكيل عمليات السلام ونشرها، ضمن السياق الأوسع للمفهوم الجديد للسلام المستدام على نحو ما جاء في قرارات الأمم المتحدة بشأن استعراض هيكل بناء السلام. وفي حين لا تزال المبادئ الأساسية لحفظ السلام مسألة حيوية في نجاح البعثة، فإنها لا تحول بالضرورة دون استخدام القوة في حماية المدنيين، ولا في الدفاع عن النفس أو الدفاع عن ولاية حفظ السلام. ومن ناحية أخرى، فإن تقرير الفريق الرفيع المستوى يؤكد أيضا أن عمليات حفظ السلام، غير المنشأة أو المجهزة لفرض حلول سياسية من خلال استخدام القوة الهجومية، لا تشكل أداة كافية لمكافحة الإرهاب. وأضاف أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في آخر دورة لها قد بحثت الحاجة إلى دراسة مسألة حماية المدنيين، من منظور سياسي وإنساني، لا تستخدم فيه القوة إلا كملاذ أخير. وقال إن حماية المدنيين تتطلب، علاوة

٤١ - وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بولاية البعثة الجديدة، خصوصاً وأن البلد يعرف بأنه واحد من أخطر مسارح العمليات في أوساط أفراد حفظ السلام، وهي سمعة لا تشكل مصدر اعتزاز وطني له. غير أنه أشار إلى أن الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ذلك لم تنفذ بعد رغم مرور أربعة أشهر على اعتماد القرار. فالعناصر العسكرية وعناصر الشرطة تفتقر على نحو مثير للجزع للمعدات العسكرية الثقيلة والمعدات اللوجستية الحيوية، مما يعوقها عن الاضطلاع بمهامها بفعالية، حسب ما كشف عنه وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام لدى عرض تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2016/498) على مجلس الأمن. ومضى قائلاً إن وكيل الأمين العام أعرب أيضاً عن قلقه بشأن الانسحاب المقرر لثلاث وحدات من الطائرات العمودية تنتشر حالياً في مسرح العمليات، وإن مالي أعربت عن نفس هذه الشواغل.

٤٤ - واختتم قائلاً إن سرية القدرة الهندسية التي تعهدت بها حكومته في الدورة السبعين للجمعية العامة قد تم تدريب أفرادها، بفضل الدعم السخي الذي تلقتته من الأمم المتحدة واليابان وسويسرا، وإن كينيا تؤيد اتخاذ أي ترتيبات أخرى ترمي إلى تعزيز مبادرة النشر السريع. وأضاف أنها تتعهد أيضاً بمواصلة تدريب القوات في المركز الدولي للتدريب في مجال السلام من أجل تحصين تلك القوات من آفة الاستغلال والانتهاك الجنسين؛ وأنه يرى من الواجب وضع آلية لحماية المدنيين أثناء النزاع.

٤٥ - السيد محمد (السودان): أعرب عن ضرورة الامتثال في إنشاء عمليات حفظ السلام وتمديد ولاياتها لمبادئ الميثاق المتمثلة في المساواة بين الدول في السيادة، واستقلال الدول السياسي وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وللمبادئ الأساسية لحفظ السلام. وأشار إلى أن من بين التطورات السياسية التي شهدتها بلده تفعيل وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وتسليم أفراد الجماعات المسلحة أسلحتهم ليشكلوا أحزاباً سياسية مشاركة في بناء سودان

٤٢ - وقال إن قوات الدفاع والأمن المالية هي المسؤولة عن كفالة الأمن والاستقرار في البلد في الأمد الطويل. وبالتالي، تعمل الحكومة يومياً، بدعم من شركائها، على بناء القدرات التشغيلية لقواتها، ومن ثم ضمان تمكنها من الوفاء بواجبها في حماية المدنيين والممتلكات وصون أمن الأراضي الوطنية. وفي الوقت نفسه، تبقى البعثة المتكاملة ضرورية لمساعدة قوات الأمن المالية على العودة إلى مواقعها في جميع أنحاء البلد. وذكر أن أفراد البعثة المتكاملة، نساء ورجالاً، ما زالوا يقومون بعمل متميز في ظل ظروف صعبة. وأشاد بجميع ضحايا الأزمة وأثنى على التزام أفراد البعثة المتكاملة وقوة بارخان الفرنسية وجميع الشركاء بمساعدة بلده على التعافي.

٤٣ - السيد أندانجي (كينيا): قال إن بلده قد شارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى

دستور جديد يهدف إلى حماية الحقوق والحريات وضمن احترام سيادة القانون والحكم الرشيد القائم على اختيار الشعب.

٤٧ - واحتتم قائلاً إن وفده يدين بشدة جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، ويكرر دعمه لسياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح إطلاقاً، مشدداً على ضرورة مفاضة الجناة وإدانتهم في إطار الاجتهاد القضائي المحلي للدول المعنية.

٤٨ - السيد كولوما غريميرغ (شيلي): قال إن مشاركة بلده في عمليات حفظ السلام تعبر عن التزامه الثابت بالسلم والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية. وأكد أن من الضروري تحسين التنسيق بين كل من مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المانحة، ولا سيما بشأن المسائل التشغيلية، من أجل تلبية الاحتياجات الأمنية الحديثة. وأضاف قائلاً، في هذا الصدد، إن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، باعتبارها منتدى الأمم المتحدة الوحيد المكلف بولاية في هذا الشأن، ينبغي أن تُمنح المزيد من السلطات فيما يتعلق بالمسائل القانونية والفقهية المتصلة بعمليات السلام. وينبغي مراعاة الجدول الزمني عند صياغة ولايات البعثات، التي ينبغي أن تشمل الأهداف السياسية المتوسطة والطويلة الأجل، وآليات التحقق واستراتيجيات التنفيذ. وينبغي للجمعية العامة عندئذٍ أن تقيم جدوى الولاية المقررة وأن تجعل الموافقة على الميزانية مرهونة بآليات التحقق الملائمة في الميدان، قبل أن تضع مقترحات الميزانية الطويلة الأجل. واسترسل قائلاً إن من الضروري، علاوة على ذلك، إيجاد سبل جديدة لتمويل عمليات السلام تضمن لميزانياتها أساساً موثوقاً ومستقلاً عن الميزانية العادية. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن الطبيعة المعقدة للتراعات الحديثة وتدهور البيئات التشغيلية قد أسفرا عن وضع ولايات معقدة وراعاة،

الغد، وانتهاء أجل السلطة الإقليمية لدارفور مؤخراً، وهي السلطة التي أنشئت أصلاً في عام ٢٠١١ لرصد تنفيذ وثيقة الدوحة. وأفاد بأن سكان دارفور قد صوتوا في الاستفتاء الذي أُجري عملاً بوثيقة الدوحة، لصالح الاحتفاظ بنظام إدارة الولايات الخمس. وقال إن المشاركة الواسعة لسكان دارفور في الاستفتاء تدل على إدراكهم لحقوقهم ومسؤولياتهم وعلى تمتعهم بالأمن والاستقرار في الآونة الأخيرة، بخلاف الصورة المشوهة لدارفور في أعين الكثيرين. وذكر أن الوقت قد حان للبدء بتنفيذ استراتيجية خروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي هي من أكبر البعثات في العالم، وأن حكومته حريصة على التعجيل بالخفض التدريجي للقوات عبر المفاوضات الجارية. وأفاد بأنه، متى استكمل ذلك، سوف يتولى فريق الأمم المتحدة القطري مهام البعثة وسوف يعمل على إدارة مشاريع التنمية التي تعزز السلام والاستقرار.

٤٦ - وأضاف قائلاً إن مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد في الخرطوم في وقت سابق من هذا الشهر هو تنويع للمبادرة التي أطلقها الرئيس السوداني في عام ٢٠١٤. وقد ضم المؤتمر، الذي حضره أيضاً رؤساء للدول وأعضاء من السلك الدبلوماسي والقنصلي وشخصيات أجنبية أخرى، ممثلين عن ٨٧ حزباً سياسياً سودانياً و٣٤ جماعة من الجماعات المسلحة السابقة. وقد اعتمدت توصيات عملية الحوار الوطني بتوافق الآراء في المؤتمر. وأردف قائلاً إن حكومة بلده قد أعلنت تمديد وقف إطلاق النار في جميع مناطق النزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور حتى نهاية عام ٢٠١٦. ودعت أيضاً رافضي الحوار إلى اغتنام الفرصة التاريخية للانضمام إلى توافق الآراء الوطني والمساعدة على إعادة بناء البلد. وأعلن أن الرئيس سيبدأ برنامجاً تشاورياً لتابعة توصيات مؤتمر الحوار، وصياغة استراتيجية وطنية، وإصلاح مؤسسات الدولة، وإنشاء آلية وطنية لصياغة

السلام دوراً إنسانياً وأنه لا بد من تعزيز المصالحة واحترام حقوق الإنسان.

٥١ - وأضاف قائلاً إن الأمم المتحدة قد ساعدت بلده في السعي نحو تحقيق السلام وإعادة التوحيد منذ الستينات، من خلال كل من بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة الأمين العام للمساعي الحميدة. ورأى أن هذه التجربة تدل على أن مصداقية الأمم المتحدة ونجاح عملياتها لحفظ السلام يتوقفان على قدرتها على البقاء حيادية وموضوعية، وعلى العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والسوابق القضائية لمحكمة العدل الدولية والقانون الدولي. بيد أنه رأى أن المنظمة لا يمكن أبداً أن تكون محايدة، لأن ذلك من شأنه أن ينتهك هذه القواعد. وقال إنه لا بد، علاوة على ذلك، من التمسك بمبادئ الميثاق الأساسية بشأن سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وبالمبادئ الأساسية لحفظ السلام، ولا سيما فيما يتعلق بموافقة الدولة المضيفة. وأوضح أن للفصل الثامن من الميثاق أهمية خاصة لعملية السلام في قبرص، لأن المفاوضات استفادت من المشاركة الاستباقية للاتحاد الأوروبي. وذكر أنه في حال تكللت محادثات قبرص بالنجاح، فإنه ينبغي للأمم المتحدة وقواتها لحفظ السلام أن تؤدي دوراً هاماً في تنفيذ أي اتفاق نهائي.

٥٢ - وأكد من جديد التزام حكومته بالتعاون مع الدول الأخرى من أجل تحسين فعالية عمليات السلام، مع تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد ومراعاة خصوصيات كل بعثة.

٥٣ - السيد ريفيرو روساريو (كوبا): قال إنه نظراً للدور الرئيسي الذي تؤديه الجمعية العامة في وضع السياسات والمبادئ والميزانيات اللازمة لحفظ السلام، فإن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي هيئة الأمم المتحدة الوحيدة المكلفة بالنظر في هذه المسألة من جميع جوانبها. ولهذا، فإن كوبا تتفق مع حركة عدم الانحياز فيما أعربت

فإن اللجنة الخاصة ينبغي لها أن تنظر في المبادئ التي تركز عليها إدارة عمليات السلام والحدود المفروضة على استخدامها للقوة.

٤٩ - واحتتم قائلاً إنه في سبيل تلبية احتياجات النساء من المدنيين ومعالجة شواغلهم على نحو كافٍ في إطار الحماية الفعالة للمدنيين، ينبغي أن تشمل الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المنتشرة في الميدان المزيد من النساء، كوسيلة لبناء الثقة المتبادلة والحد من الإفلات من العقاب على الجرائم الجنسية التي يخشى الضحايا الإبلاغ عنها. وسيكون لزيادة مشاركة المرأة فائدة مضافة طويلة الأجل تساعد في تغيير المفاهيم الجنسانية التقليدية وبناء مجتمع أكثر ديمقراطية وشمولاً. وأفاد بأن حكومته تعمل على تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال شبكة ثلاثية الأطراف مشتركة بين الوزارات تعمل بصورة منسقة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الدورات التدريبية السابقة لنشر حفظة السلام الشيليين.

٥٠ - السيد مافروس (قبرص): قال، في معرض الترحيب باستعراضات السنة السابقة لعمليات السلام وهيكل بناء السلام وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إنه لا بد من أن تنفذ التوصيات المنبثقة عنها وأن يتواصل الزخم السياسي لدعم تعزيز عمليات حفظ السلام. وأشار إلى أن للجهود المتضافرة التي تبذلها الجهات صاحبة المصلحة في الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية أهمية حيوية لإحراز التقدم. وذكر أن الأمين العام المعين سيكون مسؤولاً مسؤولية خاصة عن المتابعة مع الدول الأعضاء والتماس الالتزام بهذه المسائل وطلب الدعم لها على الأجل الطويل وبشكل متواصل. وقال إن قبرص تولي أهمية خاصة للعديد من المواقف المشتركة التي انبثقت بالفعل عن الاستعراضات المختلفة، وتعتقد اعتقاداً راسخاً أن لحفظ

مراحل عملية صنع القرار في معظم الحالات. وأفاد بأن كوبا تشترك مع غيرها في مشاعر القلق إزاء الزيادة الكبيرة في عدد المبالغ الواجبة السداد إلى البلدان المساهمة بقوات وتدعو إلى تسوية تلك الديون. وأضاف أن الانخفاض الحاد في عدد المشاركين في عمليات حفظ السلام الذي طرأ في السنوات الأخيرة هو أيضاً مدعاة للقلق. ولذلك، من الضروري زيادة تعزيز الترتيبات الناضجة لأمن وحماية العاملين في البعثات. وأعرب عن أصدق التعازي لأسر من فقدوا حياتهم خدمةً للسلام.

٥٧ - السيدة نيكوديفيتش (صربيا): قالت إن عمليات حفظ السلام باتت أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، ولا سيما عند مساعدة البلدان على اجتياز مرحلة الانتقال من حالة النزاع إلى السلام المستدام. وذكرت أنه في ضوء بيئة العمليات الصعبة وحجم وتعقيد المتطلبات، بات من الضروري تدعيم قدرة الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة بما يكفل التنفيذ الفعال للولايات الصادرة عن مجلس الأمن. وأفادت بأن صربيا، إدراكاً منها لضرورة الإصلاح المؤسسي لنظام حفظ السلام وتحسين أداء البعثات، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة، تؤيد توصيات الفريق الرفيع المستوى، ولا سيما التحولات الأربعة الأساسية التي دعا إليها في تقريره. وقالت إن ازدياد تعرض أفراد الأمم المتحدة للهجوم هو مدعاة للقلق وينبغي التعامل مع مسألة سلامتهم وأمنهم على سبيل الأولوية. وينبغي دعم جميع الجهود الرامية إلى تحسين حماية بعثات حفظ السلام في الميدان، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

٥٨ - وأضافت قائلة إن صربيا التي تدرج ضمن أكبر عشرة مساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أوروبا، والتي يعمل ما يزيد عن ٣٠٠ من أفراد قواتها

عنه من الشواغل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لمجلس الأمن بخصوص مشاركته في المسائل التي تدرج حصراً ضمن اختصاص اللجنة الخاصة.

٥٤ - وأضاف قائلاً إن الإحصاءات المتعلقة بعمليات حفظ السلام الحالية البالغ عددها ١٧ عملية تدل على الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة لهذه المسألة. فالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق المنظمة، ولا بد من أن يتواءم عملها الرامي لحفظ السلام مع مبادئ الميثاق مثل تساوي جميع الدول في السيادة، واستقلالها السياسي، وسلامتها، وعدم التدخل في المسائل التي تدرج ضمن ولايتها الداخلية، وكذلك مع المبادئ الأساسية لحفظ السلام.

٥٥ - واستطرد قائلاً إن إنشاء عمليات أكثر تعقيداً لحفظ السلام لا يمكن أن يكون البديل عن الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات؛ فبعثات حفظ السلام ليست غاية في حد ذاتها، بل هي تدبير مؤقت يهدف إلى إنشاء إطار للأمن قبل تنفيذ استراتيجية طويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وإلا، فلن تُكسر أبداً الحلقة المفرغة والباهظة التكلفة لنشوب نزاعات جديدة وإنشاء عمليات حفظ سلام جديدة. وقال إنه ينبغي استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات حفظ السلام على أساس كل حالة على حدة، مع احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وبموافقة البلدان المضيئة. ولا بد من تحديد الجوانب القانونية والتشغيلية والتقنية والمالية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، التي يجب أن تكمل القوات في الميدان، لا أن تحل محلها.

٥٦ - واحتتم قائلاً إن ثمة حاجة لتعزيز التعاون بين كل من مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، مشيراً إلى أن تلك البلدان التي لم تشارك فعلياً في جميع

٦٠ - السيد غونزاليس (أوروغواي): أشار إلى التزام بلده الطويل الأمد تجاه عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، قائلاً إنه على الرغم من قلة تعداد السكان نسبياً في أوروغواي، فقد ساهم على مر السنين بأكثر من ٤٣ ٨٠٠ جندي في بعثات حفظ السلام في أراضٍ بعيدة. وأفاد بأن أوروغواي هي أكبر مساهم بقوات في الأمريكتين من حيث الأعداد المطلقة، إذ يشارك حالياً ٥٦٥ جندياً في أربع بعثات لحفظ السلام، و ٥٨ جندياً في القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين التابعين لها في سينا، و جندي واحد في البعثة السياسية الخاصة في كولومبيا. بيد أن التزامها لا يقتصر على النشاط الميداني؛ فقد استضافت مؤخراً عدداً من المؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بحفظ السلام والدفاع، وشاركت فيها بنشاط. وقال إن أوروغواي، علاوة على ذلك، بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، تتقاسم مع الآخرين خيراتهما كبلد مساهم بقوات بهدف تعزيز منظومة حفظ السلام.

٦١ - وأضاف قائلاً إن أحد التحديات الرئيسية في عمليات حفظ السلام يتمثل في موافقة الدول المضيفة وتعاونها مع مجلس الأمن. وقد حدثت زيادة ملحوظة في مستوى التوتر بين بعض الدول المضيفة وبعثات الأمم المتحدة. وأوضح أن الدول المضيفة تتسبب في إعاقة الاضطلاع بولايات البعثات، من خلال تقييد حرية تنقل موظفي البعثات ووصولهم إلى مناطق معينة أو وضع عقبات بيروقراطية، أو طرد أفراد البعثات من جانب واحد، أو رفض نشر قوات جديدة. ورأى أن مجلس الأمن يجب عليه لذلك أن يؤدي دوراً رئيسياً في تهيئة سياق مؤات لتحسين التفاعل والتعاون مع الدول المضيفة بهدف تسوية أي خلافات. ويجب على الدول المضيفة، من جانبها، أن تمثل امثالاً كاملاً لاتفاقات مركز قوات حفظ السلام التي تكفل حماية القوات التي تتطوع بها البلدان في عمليات حفظ

المسلحة حفظاً للسلام، تعزز زيادة مستوى مشاركتها في العمليات الدولية والإقليمية. وقد شاركت أيضاً في اجتماع وزراء دفاع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المعقود في لندن، في بادئة تدل على استمرار إيمانها الراسخ بالدور الحيوي الذي تقوم به عمليات حفظ السلام الدولية في بناء وصون السلم والأمن الدوليين. وأوضحت أن صربيا ما زالت ملتزمة، علاوة على ذلك، بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال خطة عملها الوطنية، وحققت في ذلك نتائج واضحة. وذكرت أن مشاركة المرأة في التعاون الدولي والعمليات المتعددة الجنسيات قد ازدادت؛ حيث باتت تمثل ما يزيد عن ١١ في المائة من العدد الإجمالي للأفراد المدنيين والعسكريين العاملين في ١١ عملية متعددة الجنسيات، منها ٨ عمليات من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٥٩ - وأعلنت أن صربيا، بصفتها من البلدان المضيفة، تولي أهمية خاصة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولدورها في إرساء التعايش السلمي والأمن واحترام حقوق الإنسان في الإقليم. وأضافت أن المشاركة المحايدة للبعثة تظل هي الإطار الوحيد المقبول للتعاون من أجل تحسين حياة المدنيين في كوسوفو وميتوهيا. وأكدت الأهمية البالغة لتعزيز وجودها لضمان الاستقرار والتوصل إلى تسوية دائمة للوضع، ولا سيما في ضوء الثقة التي يضعها الصرب وآخرون من غير الألبان الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا في البعثة. وأعربت عن أمل صربيا في أن تواصل البعثة الاضطلاع بولايتها عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وفي أن تواصل اللجنة الخاصة تقديم التوجيه الاستراتيجي على أساس توافق الآراء وضمن الأطر الزمنية المتفق عليها.

أوروغواي في اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في لندن، قد أتاحت فرصة أمام البلدان المساهمة بقوات لتبادل أفضل الممارسات.

٦٤ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من تأييد أوروغواي لعمليات حفظ السلام القائمة على المبادئ الأساسية لحفظ السلام، فإن نشر بعثات متزايدة التعقيد حيث لا يوجد سلام يتعين حفظه هو أمر يثير قلقها؛ وينبغي استخدام أطر أخرى أنسب في هذه الظروف. وأشار إلى أن مجلس الأمن في قراره ٢٢٩٥ (٢٠١٦) قد مدد ولاية البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ودعا البعثة إلى اتخاذ موقف أكثر استباقاً وصلابة من أجل الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك في مواجهة التهديدات غير المتناظرة. وقال إنه على الرغم من أن أي بعثة لحفظ السلام ينبغي أن تتخذ بطبيعة الحال تدابير أمنية خاصة لمواجهة التهديدات غير المتناظرة ضد المدنيين أو ضد موظفيها أنفسهم، فهي بحكم طبيعتها وتكوينها غير مجهزة للمشاركة في عمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب.

٦٥ - السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أصبحوا يعملون في بيئات أكثر صعوبة وخطورة من أي وقت مضى لأن تلك هي الأماكن التي تنشأ فيها الحاجة إليهم حالياً. وصار على حفظة السلام تنفيذ مهام أكثر قوة وطموحاً وتعقيداً من أي وقت مضى لأن ذلك هو ما يستلزمه صون السلم والأمن الدوليين، وهو ما سيتيح للبعثات الاحتفاظ بأهميتها وتأثيرها. إلا أنه أكد ضرورة تقليص الفجوة بين ما تُكَلَّف بعثات حفظ السلام بفعله وما تتوافر لديها القدرة على القيام به. وقال إن من الأهمية بمكان تنشيط التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للاستفادة من قدرات

السلام؛ ولا يمكن قبول أو تحمّل أي انتهاكات لتلك الاتفاقات.

٦٢ - وفيما يتعلق بالمسألة المهمة المتمثلة في حماية المدنيين، أشار إلى أنه لا يزال ثمة فجوة ظاهرة بين توقعات الدول الأعضاء وما يمكن لبعثات حفظ السلام إنجازه فعلاً. ففي حين أنه قد أصبح من الشائع بصفة متزايدة أن تعتبر ولاية حماية المدنيين جانباً محورياً من جوانب عمليات حفظ السلام، لا يجري دائماً رصد الموارد المالية والبشرية اللازمة لهذا الغرض. واستدرك قائلاً إنه يمكن أيضاً القول بأن أداء الأمم المتحدة فيما يتعلق بحماية المدنيين كان دون المستوى في بعض الأحيان. وأكد على أن أوجه القصور هذه، التي كثيراً ما تنجم عن عدم الامتثال للأوامر في الميدان أو فرض محاذير غير معلنة من جانب بعض البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أو الانسحاب غير المتوقع لحفظة السلام، يجب أن تخضع للتحقيق في الوقت المناسب وأن تستتبع المساءلة فيما بعد. وأشار إلى الفشل المأساوي في حماية المدنيين في جنوب السودان في شباط/فبراير ٢٠١٦ كمثال واضح على ذلك.

٦٣ - ومضى قائلاً إنه مما يؤسف له أن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المرتكبة من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تقوض تنفيذ ولايات حفظ السلام ومصداقيتها وتلطّخ سمعة الآلاف من الجنود المنتشرين في مختلف البعثات. وأعرب عن ترحيب أوروغواي بالعمل الذي قام به كل من المنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين والأمانة العامة في مكافحة تلك الآفة. وقال إن بلده لا يزال ملتزماً بسياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء هذه الأمور، وسيدعم جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. وذكر أن حلقة النقاش المتعلقة بالتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي رأسها

الحديثة عاملاً مساعداً في المراحل المبكرة وكذلك طوال مدة البعثة من خلال توفير المعلومات الحديثة بشأن الظروف الميدانية، ومن العبث الاعتراض لأسباب سياسية على استخدام تكنولوجيا المراقبة الجوية المسيرة دون طيار وغير المسلحة المنقذة للحياة.

٦٨ - ثم استدرِك قائلاً إن إمداد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالقوات والمعدات الجديدة والدعم ليس كافياً في حد ذاته. فينبغي للدول الأعضاء أن تدرس أيضاً أوجه القصور التشغيلية وتتخذ خطوات لتحسين عناصر القيادة والمساءلة والأداء في عمليات حفظ السلام. وفي الحالات التي تعرقل فيها البلدان المضيئة وصول القوات إلى المركبات أو حتى الغذاء، يجب أن يكون لدى المجتمع الدولي الاستعداد للإعراب عن الغضب على النحو الملائم. وأوضح أنه حتى عندما تتم معالجة تلك العوائق السياسية، يكون لقدرة النشر السريع التأثير الأساسي على معدل بقاء حفظة السلام على قيد الحياة، وعلى أداء البعثات والروح المعنوية فيها. وأكد أنه يجب على إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية وضع إجراءات تميز بين الاحتياجات المتعلقة بالاستجابة للأزمات في الميدان واحتياجات المقر التي يمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر بكثير.

٦٩ - واستطرد قائلاً إن عمليتي التقييم والتخطيط في المنظمة - اللتين تشكلان مجالاً ثانياً حيوياً... للبعثات - لا تزالان يعتريهما الكثير من البطء وسوء التنظيم، وعلى الرغم من التشدد بالكلام عن التخطيط المتكامل، فإنهما تركزان بشكل شبه كامل على المهام العسكرية على حساب الشرطة وسيادة القانون والمسائل المدنية، ولا يوجد إسهام كافٍ من وكالات الأمم المتحدة الأخرى. واسترسل قائلاً إن إضفاء الطابع المؤسسي على قدرة المكتب التنفيذي للأمين العام على التخطيط والتحليل الاستراتيجيين سيسمح

كل منها من أجل مواجهة المزيد من التحديات بصورة جماعية.

٦٦ - وأعرب عن التزام الولايات المتحدة بالمساعدة في بناء قدرات الأمم المتحدة من أجل النجاح في نشر عمليات السلام المعقدة. وقال إن القوات يجب أن تتوافر للنشر عندما تستدعي الحاجة. وقد وفت العديد من الدول الأعضاء بالفعل بالتعهدات الكبيرة التي قطعتها فيما يتعلق بالنشر السريع في مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام لعام ٢٠١٥ واجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لعام ٢٠١٦؛ ويُتوقع أيضاً من المؤتمر الوزاري بشأن حفظ السلام في البيئات الناطقة بالفرنسية أن يوكد القدرات والإمكانات التي توجد حاجة ماسة إليها.

٦٧ - وأردف قائلاً إن زيادة عدد الأطراف الجديدة والعائدة من المساهمين بقوات وأفراد الشرطة ستسفر كذلك عن زيادة كبيرة في عدد القدرات الملائمة المتاحة بسهولة للمنظمة ونوعية تلك القدرات. وقد أسبغت خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها حيوية جديدة محمودة على عملية تقييم مدى التأهب للانتشار لدى حفظة السلام المحتملين، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إرسال الوحدات المناسبة للمهمة المطلوبة. ورأى أنه يجب على الأمم المتحدة، لمواكبة هذا التقدم، أن تنظر عن كثب في المشاكل الهيكلية والثغرات التي تعترى قدرة الأمانة العامة والتي ما زالت تجعل من المستحيل إنشاء بعثة قادرة على أداء وظيفتها في خلال ٩٠ يوماً. وذكر أن قدرة النشر السريع لها أهمية حيوية في مساعدة الأمم المتحدة على التصدي للأزمات الناشئة في مراحلها المبكرة: فيجب أن يكون النقل الجوي والدعم الهندسي متاحين بسهولة؛ ويجب أن تكون المنظمة قادرة على نشر مقر متكامل بنفس السرعة التي يمكنها بها تجنيد المدنيين ونشرهم؛ وستمثل التكنولوجيا

وأشار إلى أن مؤسسة الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تزال أداة لا غنى عنها في إرساء الاستقرار والسلام، ويجب زيادة إخضاعها للمساءلة وزيادة تمكينها.

٧٢ - السيد أكاهوري (اليابان): قال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك توفير عدد كاف من الأفراد والمعدات، وضمان سلامة الأفراد وأمنهم، والاستفادة من التطورات التكنولوجية. وقد اتخذت المنظمة والعديد من البلدان الأعضاء مجموعة متنوعة من التدابير بهدف التصدي لتلك التحديات.

٧٣ - وأضاف قائلاً إن الأولوية بالنسبة لليابان كانت تتمثل في تحسين جودة عمليات حفظ السلام وقدرتها، إذ لا تزال تشوبها ثغرات، على الرغم من قطع عدد من التعهدات في الآونة الأخيرة في كل من مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام لعام ٢٠١٥ واجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لعام ٢٠١٦ في لندن. وأردف قائلاً إن اليابان ملتزمة بقيادة المناقشات والإجراءات المماثلة في تلك المجالات. وتتمثل إحدى الطرق التي يمكن بها لليابان المساعدة على تحسين جودة عمليات حفظ السلام وقدرتها في دعم مشروع الشراكة الثلاثية في مجال الهندسة. وأعرب عن سرور وفد بلده لأن وكيل الأمين العام للدعم الميداني قد لفت الانتباه إلى هذا المشروع، الذي يهدف إلى تدريب وتجهيز المهندسين العسكريين الأفارقة حتى يتمكنوا من الانتشار السريع والاضطلاع بدور تمكيني رئيسي في الميدان. وأفاد بأنه قد تم تدريب أكثر من ٦٠ مهندساً أفريقياً في نيروبي ذلك العام. وأشار إلى أنه من دواعي سرور اليابان أن تتعاون مع كينيا، وأنها تدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى المشاركة في دعم ذلك النموذج، الذي يمكن توسيع نطاقه.

٧٤ - واستطرد قائلاً إن بلده يقدم الدعم في مجال الاتصالات إلى أكاديمية ومركز تدريب الأمم المتحدة

له بقيادة عمليات التحليل المبكر المشتركة بين الإدارات وبين الوكالات لحالات النزاع الناشئة وتقديم التوصيات الاستراتيجية إلى الأمين العام بشأن مسارات العمل الممكنة. وأشار، علاوة على ذلك، إلى وجوب التصدي في إطار أدوات تحليل النزاع وجميع عمليات التقييم والتخطيط لمخاطر العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الفظائع.

٧٥ - وثالثاً، قال إن الوصول إلى المعلومات مسألة ضرورية. ويجب على الأمم المتحدة أن تطور سبلًا تتيح تجميع المعلومات التي تخضع للتقييم من جانب مختلف كيانات الأمم المتحدة، وتحليلها واستخدامها للثغور على أفراد نظاميين يتحلون بالإرادة السياسية والقدرة على تنفيذ الولايات في بيئات معقدة، ونشر أولئك الأفراد. وأضاف أنه ينبغي إعادة أصحاب الأداء السيء إلى أوطانهم، والاستعاضة عنهم بغيرهم عند الاقتضاء. وأعرب عن الترحيب بالاهتمام الموجه للتعامل مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة؛ مؤكداً أنه يجب التحقيق في الادعاءات فوراً، ويجب على الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات لمحاسبة الجناة.

٧٦ - ورابعاً، أشار إلى مسألة بناء السلام. فأوضح أن الاستعراض الخارجي لمهام وهيكل وقدرات شعبة شرطة الأمم المتحدة والإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية قد أتاح فرصة طال انتظارها وتشتد الحاجة إليها لتحسين الكيفية التي تقدم بها الأمم المتحدة المساعدة، من خلال برنامجيها المتعلقين بالشرطة وسيادة القانون على حد سواء، إلى البلدان المضيفة من أجل بناء أساس من المؤسسات الموثوقة التي تؤثر مباشرة على الأمن الداخلي. وتابع قائلاً إنه يجب إدماج مهام بناء السلام هذه في خطط البعثات واستراتيجياتها منذ البداية حتى يتمكن حفظة السلام من العودة إلى أوطانهم بمجرد انتهاء العمليات.

تخدم حاليا في الوحدة اليابانية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأردف قائلا إن حكومة بلده بصدد تنفيذ سياسة لتعزيز النهوض بالمرأة في المجتمع وهي تشجع بنشاط مشاركة المرأة في القوات اليابانية للدفاع عن النفس. وأضاف أن المرأة تضطلع بدور مركزي في التعاون مع المجتمعات المحلية وتقديم الدعم لضحايا العنف الجنسي والجنساني، ومن ثم يمكن أن تقدم إسهامات كبيرة في عمليات حفظ السلام. وذكر أن اليابان قطعت التزاما في الآونة الأخيرة بدعم برامج بناء القدرات لمستشاري شؤون حماية المرأة، الذين سيقدمون المشورة إلى قيادات بعثات حفظ السلام بشأن حماية المرأة من العنف الجنسي المتصل بالتراع.

٧٧ - وأكد أنه يجب على الدول الأعضاء مواصلة تحسين جودة البعثات وقدرتها والعمل معا على نحو أوثق لكي تتمكن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من تلبية الاحتياجات الراهنة على أكمل وجه. وكذلك يجب على مجلس الأمن أن يكفل مواءمة ولايات البعثات لواقع الحالة المتغيرة والاحتياجات القائمة في الميدان. وقال إن وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام قد أشار إلى العلاقة بين صائغي الولاية ومنفذيها. واليابان بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وأحد البلدان المساهمة بقوات، وعضوا غير دائم في مجلس الأمن، ملتزمة بدعم جميع الجهود والمناقشات ذات الصلة.

٧٨ - وأعرب عن خالص تقدير حكومته لجميع حفظة السلام على إسهاماتهم في مواجهة التحديات الخطيرة القائمة على أرض الواقع وعن صادق تعازيها لمن ضحوا بأرواحهم منهم أثناء أداء واجبهم، وإدانتها الشديدة للهجمات التي تستهدفهم.

للإشارة العسكرية في أوغندا، اللذين قدما حتى الآن في عام ٢٠١٦ تدريبا موجهها يتعلق بالبعثات إلى أكثر من ألف فرد. وأعرب عن سرور حكومته بأن برنامج توعية المرأة الموجه لبعض الدول الأعضاء سيبدأ في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر في الأكاديمية. وقال إن الهدف من هذا البرنامج هو تحسين جودة عمليات حفظ السلام وقدرتها عن طريق تطوير مهارات الأفراد من الإناث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧٥ - وأعرب عن تأكيد اليابان مجددا على تأييد سياسة الأمين العام التي تقضي بعدم التهاون إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأكد وجوب أن تعمل الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء معا لمعالجة هذه المسألة الخطيرة. وأشار إلى أن أحد برامج الأمم المتحدة للتعليم الإلكتروني المدعومة من اليابان وضعت في الآونة الأخيرة الصيغة النهائية لمواد تعليمية مُعدة لاستخدام كل فرد من أفراد حفظة السلام من كل دولة من الدول الأعضاء. وقال إن وفده سيكون ممتنا إذا قامت الأمانة العامة بمتابعة الأمر وقامت كل دولة من الدول الأعضاء بتقديم تعليقات أمينة على تلك المواد، وأعرب عن الأمل في أن تستخدم القوات جميعا ذلك البرنامج. وأضاف قائلا إن اليابان أعلنت مؤخرا أيضا عن مساهمتها في الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأعرب عن الأمل في أن تحظى تلك المبادرة بتأييد الدول الأعضاء الأخرى.

٧٦ - ومضى قائلا إن القضايا الجنسانية وحفظ السلام كانت من أهم المواضيع المطروحة في اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لعام ٢٠١٦. وأوضح أنه برغم عدم وجود نساء في القوات اليابانية للدفاع عن النفس التي أوفدت في البداية إلى سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في ١٩٩٢، فثمة ١٣ امرأة

يصبغوا أهدافاً. فمِنع نشوب النزاعات وصون السلام متى استعيد - وهو الغرض الرئيسي من عمليات حفظ السلام - يُشكل نشاطاً سياسياً في المقام الأول؛ غير أن العديد من عمليات حفظ السلام لا تزال تجري من دون تفاوض سياسي ولا تقترب من ضغوط منسقة على الأطراف المتحاربة أو أولئك الذين يساعدها. ورأى أن معظم عمليات الأمم المتحدة للسلام تركز في الوقت الراهن على الإدارة العملية للزاعات فحسب. وقلما تُولى مهام بناء السلام الأولوية ولا تُخصَّص لها موارد كافية أبداً. وما يزيد الطين بلّة أن المهام التي يصدر بها تكليف نفسها لا يُخصص لها ما يكفي من الموارد في كثير من الأحيان، مما يؤدي إلى نشوء مخاطر لا داعي لها من النوع الذي تواجهه العمليات في مالي.

٨١ - وأضاف قائلاً إن الغرض الأساسي من جميع عمليات حفظ السلام هو المساعدة على حماية المدنيين من الأذى، لكن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الحكومات المضيفة، ويجب أن تعمل المنظمة على تعزيز الهياكل التي أدى انهيارها إلى نزاعات وهُدّد القانون والنظام. وأوضح أن تصميم ولايات رادعة لمواجهة حالات كهذه محفوف بالمخاطر بطبيعته. وأكد أن الهدف المنشود يجب أن يكون تحقيق سلام مستدام يمكن بالطبع أن يضمن حماية المدنيين على المدى الطويل. وأردف قائلاً إن أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي ارتكبتها حفظة السلام لم تخلف ندوباً في نفوس الضحايا المدنيين فحسب، بل ألحقت الضرر أيضاً بمصداقية المنظمة. فتحوّل حفظة السلام إلى كائنات مفترسة هو أسوأ الكوابيس الممكنة. وأفاد بأن الهند قد قدمت دعمها الكامل لإنشاء صندوق استئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فكانت أول من أسهم فيه وشجع البلدان الأخرى على القيام بذلك.

٧٩ - السيد لال (الهند): قال إن بلده يفخر بأنه أكبر مساهم بالقوات بشكل تراكمي في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، بعدما أوفد أكثر من ١٩٥ ٠٠٠ جندي إلى ٤٩ من أصل ٧١ بعثة مكلفة بولاية حتى الآن. وأضاف قائلاً إن حفظ السلام، وهو النشاط المميز للمنظمة، يخضع حالياً لضغط هائل. فتعدد المهام التي صدر بها تكليف، والخروج عن مبدأ الحياد الراسخ، وعدم إعطاء الأولوية للسياسة، والتركيز على الحلول المؤقتة دون سواها، والانعدام شبه المطلق للمشاورات الفعالة بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة تشكل جميعها جزءاً من المعضلات الوجودية والفلسفية التي يواجهها حفظة السلام حالياً. وذكر أن تقرير الفريق الرفيع المستوى وتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ ما جاء فيه قد أشارا بالفعل إلى العديد من هذه المسائل، ودعا التقريران إلى التعجيل بإصلاح منظومة الأمم المتحدة وتغيير عقلية صانعي القرار. ولكن بعد مرور نحو سنة ونصف السنة، لم يُحرز أي تقدم ملموس في تنفيذ توصيات أيٍّ من التقريرين، على الرغم من الحاجة الملحة إلى التغيير.

٨٠ - وتابع قائلاً إنه من الواضح أن النهج العام للمنظمة إزاء تحديد ولايات البعثات هو مصدر المشاكل التي تواجه حفظة السلام الدوليين حالياً في هذا المجال. وخير مثال على ذلك بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان: فقد كُلفت بولايتها بموجب الفصل السابع من الميثاق بعد صدورها على عجل عن مجلس أمن مقسم، ودون الأسس السياسية المهمة الكافية، أو دون تلك الأسس على الإطلاق، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على موافقة الحكومة المضيفة، ودون إجراء مشاورات فعالة مع البلدان المساهمة بقوات المسؤولة عن تنفيذ الولاية. وأشار إلى أن الأمم المتحدة في حالة البعثات الأخرى، قد خرجت عن مبدأ الحياد الأساسي من خلال الانحياز إلى أحد الأطراف، معرّضةً بذلك حفظة السلام لأن

٨٢ - واسترسل قائلاً إن وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام قد أشار إلى ضرورة إقامة تحالفات جديدة لتقديم الدعم من أجل التصدي للتحديات الأمنية الجماعية في العالم الحديث المتعدد الأقطاب. وأوضح أنه ينبغي البدء في هذا الصدد بمجلس الأمن الذي لا يزال منقسماً فيما يقوم بتصميم ولايات غير عملية وغير واقعية، معرضاً مصداقية المنظمة وكذلك سلامة حفظة السلام وأمنهم لخطر جسيم. وقال إنه في حين أن التحديات التي يواجهها العالم مترابطة بشكل متزايد عبر المناطق والقارات في كثير من الأحيان، فإن التجزؤ المتنامي لمنظومة الأمم المتحدة في التصدي لها أمر مثير للقلق. وقد ناقشت الدول الأعضاء هذه المسائل لفترة طويلة جدا دون القيام بمحاولات جدية لإحداث التغييرات المطلوبة.

٨٣ - واختتم كلامه بالقول إن حكومة بلده تشيد بنساء ورجال الأمم المتحدة الذين نفذوا مهام حفظ السلام الموكلة إليهم وفقدوا أرواحهم دفاعاً عن علم المنظمة، فيما كانوا يعملون بلا كلل من أجل قضية السلام.

٨٤ - السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن المنظمة، سواء كانت تسعى إلى معالجة التعقيدات المتزايدة لعمليات حفظ السلام، أو تقوم بنشر عمليات حفظ السلام أو تمديد ولاياتها، يجب عليها أن تحرص على أن تُحترم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام احتراماً تاماً. وإضافة إلى ذلك، يجب عليها مطالبة جميع موظفي الأمم المتحدة بالالتزام بأعلى معايير السلوك والانضباط. وبالتالي، ينبغي أن تظل مكافحة سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، من الأولويات. وينبغي أن يواصل الأمين العام تطبيق سياسة عدم التسامح المطلق والتصرف بحزم في هذا الصدد. وينبغي لدول منشأ الجناة أن تتعاون تعاوناً كاملاً في إجراء التحقيقات. كذلك يجب توخي أقصى درجات الحرص لعدم إساءة التعامل مع ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين حفاظاً على حقوق الضحايا؛ وفي الوقت نفسه، من المهم تجنب التشهير بالبلدان التي أتهم رعاياها بسوء السلوك وفضحها.

٨٥ - وأضاف قائلاً إن إحدى المسؤوليات الرئيسية للبلدان المضيفة هي حماية المدنيين، وينبغي أن تهدف عمليات حفظ السلام إلى دعم الجهود الوطنية عندما تكلف بذلك. غير أنه أكد أن أي تدخل عسكري من قبل الأمم المتحدة، أو أية قوات أجنبية، بذريعة حماية المدنيين، هو أمر غير مقبول. ورأى، من ناحية أخرى، أن استخدام التكنولوجيات الحديثة والاستخبارات في بعثات حفظ السلام لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة أمر مفهوم في سياق الحماية؛ وإن كان لا بد من تحديد الجوانب القانونية لهذه الأساليب عن طريق الآليات الحكومية الدولية المناسبة.

٨٦ - وتابع قائلاً إن الترتيبات والمنظمات الإقليمية ضرورية لصون السلام والأمن الإقليميين. ولكن يجب أن تكون متوافقة مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ولا يمكن أن تكون بديلاً عن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة ولا يمكن أن تعفي المنظمة من مسؤوليتها الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وأكد أن جميع الدول الأعضاء يجب أن تشارك في كل جوانب صنع السياسات والقرارات في جميع مراحل عمليات حفظ السلام. وأوضح أن ما يجعل اللجنة الخاصة فريدة من نوعها ولا غنى عنها هو أنها المنتدى الحكومي الدولي الوحيد المكلف من الجمعية العامة باستعراض كامل مسألة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من جميع جوانبها.

٨٧ - استطراداً قائلاً إن شرطة الأمم المتحدة تؤدي دوراً هاماً في بعثات حفظ السلام وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع

وموظفي السجون وقوات الشرطة في البعثات الموفدة إلى هايتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودارفور، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي، وجنوب السودان، وكوت ديفوار. وقالت إن بلدها كان، في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٦، ثامن أكبر مساهم بقوات وبأفراد الشرطة في العالم، والرابع في أفريقيا.

٩١ - وأردفت قائلة إنه على الرغم من الجهود التي تبذلها بوركينافاسو، فهي، على غرار العديد من البلدان النامية، لا تزال تواجه تحديات من قبيل نقص المواد التدريبية والبنى التحتية والمعدات الملائمة للانتشار السريع، وهي تسعى جاهدة إلى التغلب عليها بدعم من شركائها المتعددي الأطراف وشركائها الثنائيين. وأضافت أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج الشواغل التي أثّرت في البيان الختامي لاجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي أقيم في لندن وشدّد على ضرورة تحسين التخطيط لعمليات حفظ السلام، وتنفيذ تعهدات البلدان، وتحسين أداء القوات إلى أقصى حد ممكن.

٩٢ - ومضت تقول إن بعض البعثات التي نشأت مؤخرا تعمل في بيئات تواجه فيها قوات حفظ السلام يوميا تهديدات غير متناظرة. ورأت أن ميل الجماعات المسلحة والإرهابيين بشكل مؤكد إلى استهداف تلك البعثات يتطلب تدابير أقوى لحماية الموظفين ومرافقهم ومساعدتهم على الرد إذا لزم الأمر. فوجود أفراد مؤهلين ومدربين تدريباً جيداً ومزودين بالموارد التقنية واللوجستية التي تلائم الواقع القائم في الميدان هو أحد الشروط الأساسية لتنفيذ عمليات حفظ السلام على نحو جيد. وأعربت عن إشادة وفد بلدها بجميع النساء والرجال الذين فقدوا حياتهم في إطار تأدية واجباتهم.

٩٣ - واسترسلت قائلة إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية هو أحد المحاور الاستراتيجية الثلاثة التي

التي تطلب فيها البلدان المساعدة من الأمم المتحدة، وذلك من خلال توفير الدعم والتدريب للنظرء من الدول المضيفة وتقديم المساعدة لتلك الدول في إرساء سيادة القانون. وتابع قائلاً إنه ينبغي لذلك تعزيز قدرات الشرطة الخاصة بالأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع جميع المسائل ذات الصلة التي تعالجها اللجنة الخاصة. وإضافة إلى ذلك، فإن مبدأ التوزيع الجغرافي العادل يجب أن يُحترم عند التوظيف في المقر وفي الوكالات الميدانية على جميع المستويات. وأعرب عن استعداد جمهورية إيران الإسلامية للمساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال تقديم الدعم اللوجستي ونشر القوات.

٨٨ - السيدة فوفانا (بوركينافاسو): قالت إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بلغت نطاقاً غير مسبوق، والدليل على ذلك هو انتشار البعثات في مختلف مواقع العمليات والاهتمام المتواصل الذي يوليه المجتمع الدولي لهذه المسألة، وأشارت إلى أن السنتين الماضيتين أتاحتا فرصاً لمناقشات أوسع نطاقاً بشأن بناء عالم يسوده السلام والعدل من خلال التصدي بشكل حاسم للتحديات المتعددة الأبعاد.

٨٩ - وأضافت قائلة إن استعراضات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وخطة العمل الواردة في تقرير الأمين العام بشأن مستقبل حفظ السلام، واجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عام ٢٠١٦ وأول مؤتمر قمة لرؤساء شرطة الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ قد أسفرت جميعها عن توصيات وجهية لتنشيط عمليات حفظ السلام.

٩٠ - وتابعت قائلة إن الدول الأعضاء جديرة بالثناء على العمل اليومي الذي تؤديه في مجال حفظ السلام من أجل صون السلم والأمن الدوليين، وأعلنت أن بوركينافاسو تُساهم حالياً بعدد كبير من المراقبين والأفراد العسكريين

الآراء بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام في السياق العالمي الذي تجري فيه. وأعرب عن ترحيب الكاميرون بمبادرة الإصلاح التي أدت إلى استنتاجات مشتركة بشأن تجديد الشراكة الفعالة بين جميع الأطراف الفاعلة في ميدان حفظ السلام. وأكد أن من المهم ألا تغيب عن البال مبادئ مثل حسن الجوار وعدم التدخل وعدم اللجوء إلى الاستخدام غير المشروع للقوة.

٩٦ - وأضاف قائلاً إن الكاميرون تاريخاً حافلاً بالسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار على أساس الاحترام المتبادل والتسامح والتوافق. وقد زوّدت عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالجنود وأفراد الشرطة ووحدات إدارة السجن منذ تسعينات القرن الماضي.

٩٧ - وتابع قائلاً إن الكاميرون أوفدت مؤخراً إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وحدة من ٣٠٠ رجل، بما في ذلك كتيبة مشاة، ووحدتان من وحدات الشرطة المشكّلة، ولواء لإدارة السجن، ومراقبون عسكريون. وكذلك يسّرت حركة موظفي البعثة ومعداتها عبر أراضيها، وزوّدت بعثات الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، والسودان، وهايّتي، بالموظفين النظاميين.

٩٨ - ومضى يقول إن الكاميرون أنشأت في عام ٢٠٠٨ المدرسة الدولية لقوات الأمن من أجل تدريب وإعادة تدريب الموظفين المدنيين وقوات الأمن الوطني من عدة بلدان أفريقية لتمكينهم من المشاركة بصورة فعالة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونظّمت المدرسة أيضاً، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، تدريباً كاملاً النطاق بشأن تعزيز القدرات المدنية على إدارة الأزمات وتوحيد الإجراءات التشغيلية

سُلط عليها الضوء في خطة عمل الأمين العام. وبوركينا فاسو ترحب بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا وتشجّعها، وأفريقيا قارة معرضة لتهديدات أمنية كثيرة تتطلب تحركاً من جانب الآليات الإقليمية لحفظ السلام عندما يتعذر على منظومة الأمم المتحدة القيام بذلك على الفور. وهذا ما حدث في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تمكنت الدول الأفريقية من نشر بعثات في انتظار إنشاء عمليات متعددة الأبعاد. وأضافت قائلة إن تحسين الصلات التي تربط بين آليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والآليات الإقليمية من شأنه أن يحقق تضامراً في جهودها وأن يزيد من النتائج المنجزة. ولذلك ينبغي أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة السياسية والمالية والمعدات للمبادرات الإقليمية لتمكينها من اتخاذ تدابير وقائية فعالة عندما يكون السلام مهدداً. وينبغي تشجيع ودعم التزام الاتحاد الأفريقي بتوفير ٢٥ في المائة من ميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المخصصة للقارة الأفريقية. فعمليات حفظ السلام لا يمكنها أن تهيئ الظروف اللازمة لتحقيق سلام دائم إلا عندما تكون مدعومة بمجموعة من المبادرات السياسية، بما في ذلك تحليل للحالات التي تؤدي إلى الأزمات، وبتدابير مناسبة لإعادة إرساء السلام، وخطة لتوطيد السلام الشامل للجميع.

٩٤ - واختتمت كلامها بالقول إن إقامة برامج تدريبية أساسية ومتقدمة من شأنها أن تساعد كثيراً المزيد من البلدان على المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام والمشاركة فيها على نحو أجدى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى إعادة إرساء السلام من خلال توفير القوات والموارد المالية والمعدات المناسبة لتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام.

٩٥ - السيد مانا (الكاميرون): قال إن الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة قد فتح باب المناقشة وتبادل

للاستفتاء في الصحراء الغربية تحظى بدعم كامل من المغرب، كما ذكر الممثل الخاص المعني بالصحراء الغربية في آخر إحاطة لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر. وقد زار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام البعثة مؤخراً ورأى بنفسه أن العمل يسير فيها على النحو السليم. وأضاف قائلاً إن وفد بلده فوجئ بذلك البيان لأن أوروغواي، بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، تتابع الحالة في الصحراء الغربية عن كثب. ويعتقد المغرب أن أوروغواي على علم تام بجميع التطورات الأخيرة وبأن الوضع عاد إلى طبيعته عقب اتفاق أبرم بين حكومة بلده والأمانة العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.

للبلدان المشاركة، في حضور مراقبين من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومختلف المنظمات غير الحكومية؛ وتقدّم المدرسة سلسلة من الدورات التدريبية المعتمدة لدى الأمم المتحدة لوحدة الشرطة المشكلة وأفراد الشرطة من مختلف البلدان في أوروبا وأفريقيا؛ وبعد أن تعاونت في دورة تدريبية سابقة للانتشار نظمتها إدارة عمليات حفظ السلام لضباط الأركان، ستستضيف في عام ٢٠١٧ حلقة عمل للإدارة تستعرض فيها نموذجاً تدريبياً للشرطة وتدريباً مشتركاً لضباط الأركان العاملين في بعثات حفظ السلام تم بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي. وأفاد بأن الكاميرون تتابع عن كثب الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري المعني بحفظ السلام في البيئات الناطقة بالفرنسية الذي سيعقد في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وهي على استعداد لفتح مراكزها للتدريب على حفظ السلام أمام جميع البلدان الراغبة في المشاركة.

٩٩ - وختاماً، قال إن إرساء سلام دائم في بيئة عالمية تسودها بؤر من التوتر وأزمات مستفحلة وأخرى كامنة وجميع أنواع التهديدات للسلم والأمن الدوليين يتطلب أن تؤدي مناقشات الأمم المتحدة بشأن حفظ السلام إلى التحرك، لا سيما فيما يتعلق بمرحلة ما قبل الانتشار وتشكيل القوات والمعدات والتغلب على الأزمات من أجل تعزيز قدرات أفراد حفظ السلام مسبقاً. ويجب أيضاً تعميق المعرفة بثقافة البلدان المضيفة والأسباب الجذرية للتراعات في تلك البلدان.

١٠٠ - السيد الحلفاوي: تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن ادعاء ممثل أوروغواي بأن البلدان المضيفة تفرض قيوداً على حرية التنقل والوصول وعقبات إدارية أمام بعثات حفظ السلام لا ينطبق على بلده. فبعثة الأمم المتحدة